

قانون الإرهاب وصحفيو المغرب



أصدرت محكمة مختصة في الإرهاب بالمغرب حكما بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ بحق الإعلامي مصطفى الحسناوي، وذلك بعد أن اتهمته السلطات الأمنية المغربية بـ"تكوين عصابة إجرامية وعدم التبليغ عن جرائم إرهابية"، حيث اعتقل مباشرة بعد عودته من رحلة إلى تركيا لإجراء عمل صحفي استقصائي حول وضع اللاجئين السوريين على الحدود التركية السورية.

خالد الإدريس محامي مصطفى الحسناوي، قال لوكالة فرانس برس أن موكله "لم يتمكن أصلا من دخول تركيا حيث طلب منه في المطار العودة الى المغرب، حيث وجد الأمن في استقباله لاعتقاله والتحقيق معه"، ويضيف الإدريس أن من بين الأدلة التي اعتمدها النيابة العامة لإدانة موكله "جملة على الفيس بوك شاركها شخص ما مع موكلي على حائطه، وقال فيها أنه ذاهب إلى سوريا للجهاد ضد نظام الأسد".

من جانبه قال محمد زهاري رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنسق اللجنة الوطنية للتضامن مع الحسناوي أنه "من غير المعقول مطالبة الصحفي بالإبلاغ عن اتصالات ونوايا الناس وإلا تحول الى شيء آخر غير مهنة الصحفي"، مضيفاً أن "الدولة والأمنيين المغاربة يعرفون كل الأشخاص الذين سافروا ويسافرون الى سوريا عبر تركيا ودول أخرى، وتعرف حتى العائدين منهم، وإن أرادت إيقافهم لفعلت"، مشككاً بذلك في أن يكون سفر الحسناوي إلى تركيا هو السبب الحقيقي لمحاكمته.

وأما الحسناوي فقد قال في بيان سابق: "إن تقييد حقي في السفر وحقي في التواصل، وهما من مقومات العمل الصحفي، يخفيان رغبة في تقييد حريتي في التعبير"، موضحاً أن السبب في محاكمته يعود إلى رفضه "للتعاون بخصوص تقديم معلومات للأجهزة الأمنية عن مغاربة يسافرون للجهاد في سوريا".

ويذكر أن الإعلاميين والصحفيين المغاربة يعانون من قانون الإرهاب الذي تبنته المغرب منذ سنة 2003، وبالإضافة إلى مصطفى الحسناوي، يحاكم الصحفي المغربي علي أنوزلا -وهو الآن في حالة سراح- بتهم

متعلقة بالإرهاب بعد نشره لتسجيل فيديو منسوب لـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، يدعو إلى "ارتكاب أعمال إرهابية بالمملكة المغربية"، اعتبرته السلطات المغربية تعاوناً مع الإرهابيين. وفي رسالة وجهها أنوزلا للمشاركين في مهرجان خطابي تضامني معه، مساء أمس، بالعاصمة الرباط، وتلتها شقيقته "قلتها، وأكررها، أنا صحفي في الخط الأول للدفاع عن الحرية، والديمقراطية، والكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، والتعايش بين كل أطراف المجتمع، وبهذا الإقرار فأنا ضد الإرهاب ومشروع الإرهاب، ولا يمكن لأي صحفي يمتن حرفة الكلمة، ونقل الخبر، وتنوير الرأي العام أن يكون جزءاً من مشاريع الظلام، والقتل أياً كانت عناوينها، ومبرراتها".

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/819/>